

وسائل المدرسة بين توحيد

الثقافة وإنتاج اللامعيارية

الدكتور : ميلود بكاي
جامعة زيان عاشور الجلفة

لقد كانت المدرسة وما تزال البوتقة التي يتشكل فيها الإنسان ويتكوّن تربويا، فهي تعد الركيزة الأساسية التي يستند إليها المجتمع في تكوين الأفراد وفي بناء المنظومات الحضارية ذات الطابع الإنساني، وانطلاقا من هذه الأهمية الكبرى التي تلعبها المدرسة في الحياة الاجتماعية في اتجاه بناء الإنسان والحضارة، طورت المجتمعات الإنسانية وأبدعت منظومات تربوية مدرسية أكثر قدرة على بناء الإنسان، بمواصفات حضارية متجددة. وغدت المدرسة تحت تأثير هذه العطاءات المتجددة مركزا للحضارة الإنسانية.

وعليه تصبح المدرسة القاعدة التي يُعتمد عليها في توحيد ثقافة المجتمع، خاصة تلك المجتمعات المركبة من أطراف ومكونات مختلفة - كما هو الحال بالنسبة للجزائر - وبالتالي صب مختلف الهويّات الفرعية في قالب هويّة موحدة تميز المجتمع عن غيره.

لكن إذا لم تتوافق أهداف المجتمع كمنظومة كبرى مع أهداف النظم الصغرى متمثلة في حاجات وغايات (وهي مخرجات عولمية) الفاعلين في هذه النظم. فلا بد وان تحدث حالة من التناقضات، تفضي إلى تهالكات في قواعد المجتمع ككل. ومنه تبحث هذه الأوراق في حالة المدرسة اليوم كمؤسسة تشيئية بين المفترض وبين ما هو مفروض من قبل الواقع، أي من مؤسسة تسعى إلى نمذجة مخرجاتها، إلى مؤسسة تنتج دويلات تجسدها أفكار كل فرد دون الآخر.

وللإحاطة بجوانب هذه القضية علينا تناول مؤسسة المدرسة في إطارها المثالي النظري لتكوين فكرة، يمكن اتخاذها مقياسا نستطيع من خلاله الحكم على حال المدرسة الجزائرية اليوم، دون أن ننسى تناول مفاهيم حول المعايير الاجتماعية التي تمكنا هي كذلك من ضبط استنتاجاتنا حول هذه القضية المحورية في حياة مجتمعنا اليوم.

أولا : المدرسة النشأة والمفهوم

في المراحل الأولى كانت الحياة بسيطة لا تعقيد فيها، إضافة إلى أنها كانت محدودة التراث وكان الصغار في تلك المجتمعات يتعلمون متطلبات الحياة من الكبار، عن طريق التقليد والمحاكاة والاحتكاك المباشر. فكان الطفل الصغير يقلد ويحاكي أعمال الكبار، دون أن يكون هناك تعليم مقصود ومنظم ومخطط له مسبقا. وعندما تطورت حياة الإنسان وازدادت تعقيدا في نواحيها العقائدية والاجتماعية والاقتصادية، تم اللجوء إلى وسائل مساعدة تتولى عملية التعليم وهنا بدأت تظهر مستويات بسيطة لما يسمى بالتربية المقصودة المنظمة.

وعندما أصبح لدى المجتمعات حصيلة كبيرة من الثقافة، رأى القائمون على تلك المجتمعات ضرورة إيجاد نظام محدد لإعداد فئات من الناشئين. ويمثل هذه البداية البسطة وهذا الهدف المحدد، بدأت المدارس في الظهور والانتشار. (إبراهيم ناصر، 1996، 73)

وقد جاءت المدرسة نتيجة لعدة عوامل والتي من بينها، الكم الهائل من التراث الثقافي الذي أوكلت مهمة نقله للأجيال إلى مؤسسة المدرسة. إضافة إلى عامل مهم، وهو اكتشاف اللغة المكتوبة، الذي أوجد للمدرسة وظيفة تعليمها. باعتبار أن اللغة هي وسيلة التواصل، والمعبرة عن ثقافة المجتمع.

ويكشف التحليل السوسولوجي التاريخي، أن المدارس نشأت مع نشأة الحضارات القديمة، مثل الحضارة الفرعونية والبابلية والصينية والهندية. حيث كانت المدارس في الحضارة الفرعونية هي أول مدارس يتم إنشاؤها في العالم. (طارق السيد، 2007، 15)

ويوضح طارق السيد نقلا عن شيمان في كتابه سوسولوجيا المدرسة، أن النظام المدرسي لم يظهر في أوروبا إلا خلال العصور الوسطى، حيث سيطرت الكنيسة على العملية التعليمية وقصرتها على أبناء الأغنياء.

وعليه تصبح المدرسة بناء أساسي من أبنية المجتمع وأعمدته، وأجدها لتقوم بتربية أبنائه وتنشئتهم وفق الفلسفة والنظم، التي رسمها وحددها بدقة، فهي تتأثر بما يجري في هذا المجتمع. وهي بذلك المؤسسة التي تنفذ الأهداف التي يريدها ويرسمها المجتمع، وفقا لخطة

ومناهج محددة. وهكذا تصبح المدرسة هي تلك الهيئة التي يعتمد عليها المجتمع لتكون قيمة على الحضارة الإنسانية والثقافية الخاصة به، لتتولى تربية نشئه الطالع، وتكيفة مع الحياة من حوله. (إبراهيم ناصر، 1996، 72)

وينظر إلى المدرسة كذلك بوصفها مؤسسة اجتماعية معقدة، ومستجعة في ذاتها لمنظومة من العلاقات البنوية المتبادلة بين مختلف جوانبها، وأنه لا يمكن إحداث التغيير في أحد جوانبها دون التأثير في بنيتها الكلية. وبالتالي لا تقتصر أهميتها على مناهجها الدراسية، ولا على ما تعلمه التلاميذ من معارف ومهارات معرفية، إنما تبدو أهميتها في بنية التنظيم الاجتماعي للمدرسة نفسها، أي في بنية وشكل العلاقات الاجتماعية داخلها (عبد الحميد رشوان، 2002، 69)، وباهتمامها بالتكيف الشخصي والاجتماعي للتلميذ، قدر اهتمامها بنجاحه وتحصيله الدراسي في المواد المختلفة. لذا فواجب المدرسة الحديثة هو تنمية جوانب شخصيات التلاميذ بنحو متكامل. (سعد العقيب، 1986، 99)

و هي مؤسسة اجتماعية ضرورية، تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين الأسرة والمجتمع، من أجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية. ويعرفها فريدريك هاستن بأنها نظام معقد من السلوك المنظم، الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف في إطار النظام الاجتماعي القائم.

وهناك من يراها على أنها مجتمع مصغر، له ثقافته ومناخه الخاص. وتتحدد هذه الثقافة المدرسية بمركب متغير من الثقافات الفرعية الملموسة، والتي تؤثر في سلوك وعمل التلاميذ بطرق مختلفة. ويقترح شيبمان تعريفاً نظمياً مناسباً للسوسيولوجيين وهو أن المدرسة شبكة من المراكز والأدوار، التي تقوم بين المعلمين والتلاميذ، حيث يتم اكتساب المعايير، التي تحددها لهم أدوارهم المستقبلية في الحياة الاجتماعية. (على اسعد وطفة، 2004، 17)

إن تحليل هذه التعريفات الخاصة بالمدرسة، يفضي إلى أن ما يركز عليه هؤلاء المفكرون في تناولهم لمفهوم المدرسة، هو ما ينبغي أن تكون عليه هذه المؤسسة. وهو ما ذهب إليه سعيد مجبر في وصفه للمدرسة المثالية حين حدد ذلك في، أن المدرسة هي وحدة للخدمات العمومية، وهي مصلحة اجتماعية جوارية، وهي جماعة دافئة ومؤسسة

ذات كفاءة، كما أنها مصلحة تهتم بالمستهلكين ونادي للإبداع الطفولي. (Said Medjber, 2001, 33)

ويرى لويس لونجفين أن المدرسة المثالية هي ذلك المكان الذي يلبي الحاجات الأولية، المتواجدة داخل الإيديولوجيات. كما أنها المؤسسة التي تتجسد فيها العلاقات المبنية على المساواة، والتي تضمن حرية الفعل. (Louise Langevin, 1994, 104) مما يجعلها بعيدة أن تكون مؤسسة منتجة للعنف بناء على طريقة توزيعها للمعرفة. (Jacques Hébert, 1991, 25).

ثانيا: وظائف المدرسة

1- الوظيفة الاجتماعية: وتتمثل في عملية التطبيع الاجتماعي التي تشترك فيها مع مؤسسات أخرى كالأسرة حيث تقوم بإعداد الأجيال الجديدة.

2- الوظيفة السياسية: حيث يضع كل مجتمع من المجتمعات برنامجا سياسيا يراه ملائما له، هذا البرنامج الذي يحقق الغايات والأهداف التي يصبو إليها، وعلى مستويات عدة، تربوية كانت، أو ثقافية، اجتماعية أو اقتصادية.

ومن بين القنوات التي تمكن المجتمع من الوصول إلى أهدافه، هي مؤسسة المدرسة التي تخضع في مناهجها لسياسة المجتمع، التي ترسم لها استراتيجيات العمل المدرسي، وتحدد وظائفها ومهامها وأدوارها، بما يتوافق مع التوجهات السياسية للمجتمع. فالسياسة التربوية لمجتمع ما، تحدد في إطار سياسته العامة. ويعتقد جون ستوارت ميل أن التعليم الحكومي هو مجرد وسيلة لصهر الناس وجعلهم متشابهين، وحيث أن القالب الذي يصبون فيه هو ذلك الذي يرضي السلطة المسيطرة في الحكومة (دنييس بي دويل، 2003، 163)

3- الوظيفة الاقتصادية: وتتجسد فيما يسمى برأس المال البشري، ودوره في الدخل الاقتصادي القومي، وهو ما أشار إليه آدم سميث بقوله: إن الرجل المؤهل علميا يمكن أن يقارن بألة حديثة فائقة التطور، تتميز بتكاليفها الهائلة ولكنها قادرة على الإنتاج بطريقة مذهلة، تتجاوز حدود نفقات إنتاجها بألاف المرات. (على وطفة، 2004، 36،

إن الكثير من الأغبياء اليوم خاصة في الدول النامية، ينظرون إلى قطاع التربية والتعليم على أنه قطاع غير منتج، وبالتالي فإن من

يشتغلون فيه هم عبء على اقتصاد البلد. غير أن ما تؤكد الكثير من الدراسات الحديثة يفضي إلى عكس ذلك، حيث تشير إحداها إلى أن 23% من نسب النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى تطور التعليم في هذا البلد.

4- الوظيفة الثقافية: تسعى المدرسة من خلال هذه الوظيفة إلى تحقيق التواصل والتجانس الثقافيين في إطار المجتمع الواسع، وتزداد أهمية هذه الوظيفة، كلما ازدادت حدة التناقضات الثقافية والاجتماعية بين الثقافات الفرعية. وهي التناقضات التي من الممكن أن تشكل عائقاً أمام وحدة المجتمع، وبالتالي تلعب المدرسة دوراً في تحقيق الوحدة الثقافية، عبر تحقيق التجانس في الأفكار والمعتقدات والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع الواحد.

ثالثاً: التفاعل التربوي في المدرسة

هناك من يرى أن فعالية النظام المدرسي ومدى قدرته على تحقيق غاياته التربوية، أمر مرهون وإلى حد كبير بمستوى التفاعل التربوي القائم بين جوانب النظام المدرسي. فالعلاقة التربوية هي نمط معياري للسلوك، الذي يحقق التواصل التربوي بين التلاميذ والمعلمين، والمقررات والإدارة. والمعايير والقيم عوامل مكونة للنظام المدرسي.

ففي إطار التفاعل الذي يقوم بين المعلم والتلاميذ، يسترشد المعلم بمنظومة من المعايير المهنية في توجيه سلوكه، وأداء دوره كمعلم. وبالتالي فإن التلاميذ يستجيبون سلوكياً وفق منظومة أخرى من المعايير، تحدد لها مراكزهم بوصفهم طلاباً في المدرسة. فعندما يقوم المدرس بدور التعليم يستجيب الطلاب سلوكياً لدور المتعلمين. وبالتالي فالمدرسة شبكة منظمة متفاعلة من السلوك، أي أنها بنية سلوكية تحدد لها أدوار الفاعلين فيها، والمنتسبين إليها. (علي وطفة، 2004، 23)

إن خصوصية مجتمع المدرسة، تجعله يتأثر بعدة عوامل تؤثر في بيئته الاجتماعية. ومنها حجم المجتمع المدرسي، والتكوين العمري والجنسي، مما قد يؤثر في العلاقات بين التلاميذ داخل المدرسة ويتسبب في مشاكل تخص التوافق الاجتماعي والنفسي. (محمود حسن، 1967، 404،

في حين أن ما تهدف إليه المجتمعات، هو تهيئة الجو الاجتماعي الملائم في المدارس. ويقصد بالجو الاجتماعي في المدرسة، نسيج العلاقات القوي المتشابك والمترابط، بين مجموع أفراد مجتمع المدرسة، على أن يسود الحب والتعاون والتفاعل الإيجابي المثمر بين الجميع. وهذه العلاقات القوية المتشابكة لا تتم عشوائيا، وإنما يخطط لها وتصمم لها البرامج والأنشطة المناسبة، للتحكم في روابطها وتحديد قوتها وطابعها ومداهها، عن طريق دستور المدرسة، ممثلا في القرارات والتعليمات والتقاليد والقيم التي تسيرونها، والأساليب التي تتبع والحقوق والواجبات التي تمارس والمسؤوليات التي يضطلع بها. (حميد البخوشي، سيد إبراهيم، 1999، 31)

رابعا: المعايير الاجتماعية

ترتبط حياة الفرد في تفاعله مع غيره على المستوى الشخصي، وعلى مستوى الانتماء لجماعة أو مجتمع، بجملة من المعايير التي تنظم السلوك، وتحدد مجالات العلاقات التفاعلية وتوضح الأبعاد والحدود، التي تشكل إطارا مرجعيا وديناميكيا عاما للسلوك والتصرفات، وما ينجم عنها من علاقات.

ويركز المختصون على دراسة المعايير الاجتماعية، باعتبارها ترتبط من الناحيتين النفسية والاجتماعية بالسلوك. ولأنها من جانب آخر تعتبر الإطار العام لأنواع متعددة من التفاعل الاجتماعي.

وتشير المعايير الاجتماعية إلى جملة من القواعد المنظمة للسلوك الفردي والجمعي، وهي أيضا بمثابة الإطار المرجعي للإدراك الاجتماعي، والاتجاهات الاجتماعية الموجهة لسلوك الفرد وتفاعله لينسجم مع واقع ومتطلبات الحياة الاجتماعية. إن مفهوم المعايير والتنشئة الاجتماعية وفي إطار التعلم الاجتماعي، يلعبان دورا مفتاحيا في بناء الهوية، بمعنى آخر يلعبان دورا في البناء الاجتماعي للمجتمع (Trine Flokhar, 2005,12)

ويعبر المعيار الاجتماعي عن أنماط ونماذج السلوك المقبول أو المستحسن والمرفوض أو المستهجن. بمعنى أن المعيار الاجتماعي يعد مقياسا متفقا عليه اجتماعيا لتحديد نوعية وقيمة السلوك، بحيث أن المعيار الاجتماعي باعتباره يمثل النموذج المثالي للسلوك، يستخدم كمقياس يعرف بموجبه السلوك المنحرف الذي يأتي في شكل مخالف للمعايير الاجتماعية في المجتمع والسلوك السوي الذي ينسجم مع ما

يقره المجتمع ويرضاه.(عبد السلام الدويبي،1998، 93) وعليه فالمعيار الاجتماعي تكوين فرضي معناه مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعي،للخبرة والسلوك الاجتماعي.أي أنه السلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي(حنان العناني،2000، 22)وبناءا عليه فنحن بحاجة إلى المعايير من أجل المحافظة على النظام الاجتماعي.(Kathy S.Stolley,2005,46)

وتتألف الأنساق المعيارية من المعايير المرتبطة(الفروض العامة المتعلقة بالسلوك) والقواعد (فروض تتعلق بسلوك الأفراد في علاقات خاصة بالدور)،فمثلا تفرض القواعد كيف ينبغي أن يسلك الأطباء والمرضى،أو المدرسون والطلاب،أحدهم تجاه الآخر.

خامسا: اللامعيارية

تعني كلمة اللامعيارية حسب التير مصطفى عمر -في مقاله الغش في الامتحانات كمظهر من مظاهر انتشار اللامعيارية- انعدام القانون أو انعدام الخطة، أو انعدام الثقة أو تعني الشك،وأن بعض القواميس أوردت الكلمة على شكل "Anomie" لتعني حالة من الإضطراب أو اختلال النظام، أو الشك، أو عدم اليقين أو الحياة بدون قانون . وعندما يستعملها المتخصصون في العلوم الاجتماعية فإنهم يشيرون إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي، أو في أحد الأنظمة الاجتماعية التي يتركب منها، وليست لحالة ذهنية. فهي تعبير عن انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك،كما تعبر أيضاً عن ضعف التماسك الاجتماعي وعندما تنتشر حالة اللامعيارية بشكل واسع بين أعضاء مجتمع من المجتمعات تفقد القواعد التي تحكم السلوك فيه مفعولها أو قوتها.

أما سامية محمد جابر فترى بأن اللامعيارية هي حالة الانعدام الأخلاقي للوسائل،وهي حالة الانعدام النظامي التي تتميز بها هذه الوسائل.فالمقصود بانعدام أخلاقية الوسائل هو افتقادها لطابعها الملزم،أو إفتقارها الى خاصية الالزام،وهذا يعني أنها فقدت خاصيتها كمعايير اجتماعية نتيجة لعدم الالتزام بها.وأما انعدام نظامية الوسائل فهو يعني افتقادها لطابعها النظامي أي انعدام فاعليتها وعدم قيامها بدور ايجابي وفعال في توجيه السلوك وضبطه.ومن أهم مظاهر إنعدام فاعلية المعيار،هو محاولة تحقيق الأهداف المشروعة ثقافيا من خلال

وسائل غير مشروعة نظاميا،وهنا يقال أن الغاية تبرر الوسيلة. (سامية محمد جابر،2000، 85)

و بعض الباحثين يرون أن اللامعيارية تعني انعدام القاعدة،أو انعدام أو ضعف المعيار والمعيار شرط ضروري لتنسيق قيم المجتمع وبيان علاقتها ببعضها من حيث أهميتها التراتبية وقد يضعف المعيار أو يزول لأي سبب من الأسباب . فالتغير التكنولوجي السريع يضع ضغوطات على الثقافة،لتطوير قيم جديدة،يستخدمها الأفراد في عملية التوافق مع منتجات التكنولوجيا التي سيستخدمونها. وكلما فاقت سرعة التغير التكنولوجي سرعة تطوير قيم ثقافية جديدة كلما ظهرت حالة من حالات ضعف أو زوال المعيار.

ويقارن البعض بين حالة فقدان المعايير،وحالة التماسك الاجتماعي،حيث تعتبران على طرفي نقيض. فالتماسك الاجتماعي يعتبر حالة من التكامل الأيديولوجي الجماعي، بينما حالة فقدان المعايير هي حالة من الخلط واللبس،وانعدام الأمن،وحيث تكون التصورات الجماعية في حالة انحلال وتدهور (سامية جابر، 1990: 53) .

ولانتشار اللامعيارية في مجتمع من المجتمعات عدة مؤشرات تدل عليها،كما أنها تنتشر بدرجات أو معدلات مختلفة، تتدرج من بسيطة إلى عالية . فمثلاً ، يعتبر معدل اللامعيارية عالية في مجتمع،إذا تفادى فيه أعضاء المجتمع رجالا ونساء التردد على أماكن عامة،لخوفهم من التعرض لهجمات من آخرين، مستخدمين العنف لفرض حالات معينة عليهم . وكذلك إذا اضطرت فئة من فئات المجتمع، مثل النساء أو الأطفال أو كبار السن، إلى تجنب التردد على أماكن عامة لخوفهم من المضايقات،التمثلة في اعتراض طريقهم،وإسماعهم كلمات بذيئة أو لمسهم في أماكن من الجسم،لا يجوز لغريب أن يلمسهم فيها وغيرها من الأفعال،التي تقع في هذا المجال . وقد يكون معدل اللامعيارية في المجتمع منخفضا أو عاليا.

ويعتبرمعدل اللامعيارية عاليا على مستوى النظام الاجتماعي، عندما يسود المجتمع نقص في الإجماع على المعايير، وعندما تسوده علاقات تقوم على الشك، وعدم تصديق الآخرين،وتدني حالة الأمن والأمان . وإذا وصل معدل اللامعيارية إلى المستوى الذي لا يستطيع الناس أن يتفوقوا بدرجة كافية، في أن يكون سلوك الآخرين

مطابقا للمعايير المشروعة، فإن هذا يعني أن أزمة اللامعيارية هي أزمة اجتماعية، وليست أزمة تخص جماعة محدودة من أعضاء المجتمع. (الثير مصطفى عمر)

بعد ما تقدم يمكن أن نصل إلى قاعدة، يمكننا من خلالها تقييم حالة المدرسة اليوم، وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات، لعلّ أولها هو قيمة المعلم التي تراجعت بشكل خطير في مجتمعنا اليوم، بحيث أصبح ينظر إلى فئة المعلمين أو التربويين نظرة دونية. حتى أنهم أصبحوا مصدرا لتأليف الطرائف و النكت، وهذا مؤشر يعبر عن مدى التراجع في قيمة التعليم في حد ذاته.. والأخطر من ذلك أن التربويين فقدوا ارتباطهم بهذه المهنة التي تضاعل رضاهم عنها، وفق للدراسات الحديثة التي تناولت أهمية الرضا المهني لدى التربويين بالنسبة للأداء التربوي. الأمر الذي أنتج ظواهر جديدة على مجتمعنا كلجوء المعلمين إلى امتهان حرف أخرى وذلك من أجل زيادة الدخل الأمر الذي يعبر كذلك عن حالة عدم الرضا من حيث المزايا أو من عدم تحقيق هذه الوظيفة للذات بحيث يركز هؤلاء اهتمامهم على هذه الأنشطة الموازية مهملين وظيفتهم الأساسية وما يؤكد ذلك مؤشر الغيابات العالي الذي يسجل وبشكل واضح.

أو كظاهرة الدروس الخصوصية، التي تعبر عن ابتعاد المدرسة عن أداء دورها في تقديم المعرفة. بحيث أصبح احترام المعلمين و الأساتذة لا يشكل اهتماما لدى الأولياء و التلاميذ، انطلاقا من أنه يمكن الحصول على المعرفة مقابل المال. و هذا ما يعدّ مدخلا إلى قضية أخرى و هي تلك العلاقة بين المعلمين و التلاميذ التي تشكل أساسا لبناء النظام الاجتماعي المدرسي، والتي أصبح يشوبها الكثير من الخلل، حيث يشتكي الطرفان من عدم التوافق الذي ينبغي أن يشكل هذه العلاقة مع أن أكثر اللوم يقع على عاتق التلاميذ، عندما يتم انتقادهم من أطراف عديدة منطلقين من تلك المقارنات بين تلاميذ أمس و تلاميذ اليوم، حينما كان التلميذ يغيّر طريقه إذا ما رأى معلمه قادما. أما اليوم فهو لا يحترمه حتى داخل قاعة الدرس، بل قد يصل الأمر إلى الضرب و الاعتداءات الجسدية. و بناءا على هذا المثال يمكن أن نقيس أمورا كثيرة تتعلق بهذه العلاقة.

إن الحديث عن العلاقات التربوية بين التلاميذ و المعلمين، يجب أن لا ينسينا أن هذين الطرفين لهما علاقات أخرى مع أطراف آخرين داخل المدرسة، و هو ما نسميه بالجو الاجتماعي و هو ذلك النظام المؤلف من شبكة علاقات معقدة. فالمتعمن في حالة المدرسة اليوم يجد أن هذه الشبكة قد ارتخت روابطها، بحيث لم تعد العلاقات بين التلاميذ جيدة بعضهم ببعض، و لا بين المعلمين و الإدارة. مما أوجد مناخا يعج بالصراعات التي يريد كل واحد فيها الانتصار لنفسه دون تحكيم للقواعد أو المعايير.

لقد أصبحنا نرى داخل المدرسة مظاهر لم نكن نسمع بها إلا في زوايا بعيدة داخل المجتمع. بل للأسف إن ما يحدث داخل المدرسة أحيانا لا يحدث خارجها. وهو دليل على ما وصلت إليه هذه المؤسسة. إن تردي حالة المدرسة اليوم وضعف المعايير فيها، لا يبشر بنجاحها في الوصول إلى أهدافها في غرس ثقافة المجتمع المنشودة، مما لا يسمح بالحديث عن قضايا مهمة كالانتماء والهوية، وهما أمران يهددان وحدة المجتمع في حال ضعفهما وانحصارهما. وهو كذلك ينبئ بمدى تراجع المرجعيات، التي توجه سلوكياتنا ومواقفنا، وفق ما يرتضيه المجتمع ويتطلع إليه.

ومن هنا تنتفي مبررات وجود المدرسة التي تنتقل من مؤسسة تسعى إلى توحيد الثقافة وإنتاج نماذج لمواطنين، يجسدون معنى المواطنة. بغض النظر عن اختلافات المنشأ والعرق والثقافة الفرعية، إلى مؤسسة تنتج أفرادا يحملون المتناقضات، التي تؤدي بهم إلى أن يكونوا معاول للهدم بدل أن يكونوا مصادر للبناء.

إن اختلال النظام وزيادة حالات التعدي على القانون، ومظاهر التفكك الاجتماعي وضعف المعايير والتكامل الإيديولوجي وغيرها من مظاهر الشك، التي أصبحت تسود علاقاتنا وتدني حالات الأمن والأمان التي تطبع حال مجتمعنا اليوم، تؤكد على وجود أزمة اجتماعية تجسدها حالة اللامعيارية اليوم. حتى أن الكثير منا أصبح يفضل قضاء عطلة في دول أخرى طلبا للأمن، بدل قضائها هنا. خوفا من التعرض لمشكلات عديدة، تخص سلامته وسلامة أفراد عائلته، رغم أن بلادنا لا تختلف عن أفضل الدول جذبا للسياحة. هذا على المستوى العام أما

على الصعيد التربوي، فقد أصبح الكثير منا يفكر في كيفية الهروب بأبنائه إلى فضاءات تعليمية أكثر أماناً ومصداقية.

إن هذه الأزمة الاجتماعية يمكن ردها إضافة لمتغيرات عديدة إلى فشل المدرسة في بناء مجتمع من المواطنين، المؤمنين بالسلام وخدمة الوطن، والساعين لبناء نهضته، في تناغم مع قياداتهم وفي جو من التعاون والمحبة والاحترام.

وعليه يجب أن نعيد حساباتنا فيما يتعلق بنظرتنا للمدرسة، بحيث يجب أن يتم تناول قضاياها وفق مقاربات كيفية إكلينيكية (علاجية)، بدل تلك المقاربات الإحصائية الكمية، والتي للأسف أصبحنا نعتمدها في بناء الخطط والبرامج، فأصبح التسابق حول ما تم بناؤه من مؤسسات وعدد المنتسبين والمتخرجين، دون الاهتمام بما يحمله هؤلاء من أفكار واتجاهات. وهو الأمر الذي تبرره الإصلاحات الأخيرة في مجال التعليم التي تستهدف الرفع من قيمة ما تقدمه المدرسة.

قائمة المراجع:

01. إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996.
02. طارق السيد، أساسيات في علم الاجتماع المدرسي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2007.
03. حسين عبد الحميد رشوان، التربية والمجتمع دراسة في علم اجتماع التربية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.
04. سعد مسفر العقيب، الخدمة الاجتماعية والمدرسة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1986.
05. سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
06. علي اسعد وطفة، علم الاجتماع المدرسي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.
07. دنيس بي دويل، ترجمة: هشام عبد الله، التعليم لبناء مجتمع إنساني، بناء مجتمع من المواطنين الأهلية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2003.
08. محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1967.

09. حمدي عبد الحارس البخشوشي، سيد سلامة إبراهيم، ممارسات الخدمة الاجتماعية في المدرسة، المكتب العالمي للنشر والتوزيع، 1999.
10. عبد السلام الدويبي، التمهيد في علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى منشورات جامعة الفتح إدارة المطبوعات والنشر، طرابلس، ليبيا، 1998.
11. حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
12. Jacques Hébert ,LA VIOLENCE A L'ECOLE, Les éditions Logique Québec ,Canada.1991.
13. Trine Flokhar,SOCIALIZING DEMOCRATIC NORMS Palgrave Macmillan,New York,USA,2005.
14. Kathy S.Stolley,THE BASICS OF SOCIOLOGY,Green wo- od Press,USA,2005.
15. Said Medjber,C'EST QUOI..L'ECOLE,Edition Madani 2001.
16. Louise Langevin,L'ABANDON SCOLAIRE,Les éditions Lo- gique, Montréal,Québec,1994.